

بيان صحفي: لاهاي، 30 أيلول/سبتمبر 2026

بيان صادر عن رئاسة جمعية الدول الأطراف بشأن انسحاب ناوايرو من نظام روما الأساسي

أحاطت رئاسة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي علمًا بالقلق إزاء الخطوات التي اتخذتها حكومة ناوايرو الهادفة إلى الانسحاب من نظام روما الأساسي، وهو المعاهدة المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة").

وتأسف الرئاسة لهذه التطورات، فإن قرارات الدول الأطراف فك ارتباطها بنظام روما الأساسي تتطوي على خطر تقويض السعي الجماعي إلى تحقيق العدالة وإضعاف الجهود العالمية الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب. وتقف المحكمة الجنائية الدولية في صميم النظام الدولي للمساءلة، وتتوقف فعاليتها على استمرار المجتمع الدولي في تقديم دعم ثابت وواضح لها. ويزداد السعي إلى تحقيق العدالة قوة من خلال توحيد الجهود والغايات.

وتدعو الرئاسة ناوايرو إلى مواصلة التزامها بوصفها دولة طرفًا في نظام روما الأساسي وإلى مواصلة الانخراط بصورة بناءة في إطار جمعية الدول الأطراف. وتؤكد الرئاسة مجددًا أنه من حق جميع الدول الأطراف طرح المسائل التي تثير قلقها داخل الجمعية، وكما تشجّع ناوايرو على المشاركة في حوار هادف بشأن هذه المسألة.

وتذكّر الرئاسة بأن الانسحاب من نظام روما الأساسي لا يعفي الدولة الطرف من الالتزامات الناشئة خلال الفترة التي كانت فيها طرفًا في النظام الأساسي.

وتذكّر الرئاسة كذلك بأن ناوايرو أسهمت في العمل الجماعي لجمعية الدول الأطراف دعمًا للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحيدة.

وتشكّل جمعية الدول الأطراف هيئة الإشراف الإداري والهيئة التشريعية للمحكمة الجنائية الدولية. وهي تتألف من ممثلي الدول التي قامت بالتصديق على نظام روما الأساسي أو الانضمام إليه. وتتألف رئاسة الجمعية حاليًا من رئيسة الجمعية، سعادة السيدة بايفي كاوكورانتا (فنلندا)، ومن نائبي الرئيس، سعادة السيد مايكل إمران كانو (سيراليون) وسعادة السيدة مارغريتا كاسانغانا (بولندا).

لمزيد من المعلومات حول جمعية الدول الأعضاء، يُرجى التواصل مع جمعية الدول الأطراف عبر البريد الإلكتروني على العنوان:

asp@icc-cpi.int
